

العتق فاذا نسبه فقد تغير المبيع قبل الترض  
 فبرده وعلى هذا لو اشترى جارياً على انها طباخة  
 او حزة في جميع ما ذكرنا من الاحكام بشر في كل  
 موضع ثبت له الخيار فيه اذا اختار الاخذ  
 اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شيء  
 من الثمن لكونها تابعة في العتق اذا لم يتجدد  
 ولهذا لا يفسد به العتق ولو اختلف لفسد  
 على ما عي بيانه في المبيع الفاسد ان شاء الله تعالى  
**باب خيار الروية قال شروان المير**  
**جائز وله ان يرده اذا اراد وان رضى قبله**  
 وقال الشافعي لا يجوز البيع لان المبيع مجهول  
 اذ لم يعرف منه الا الاسم فصار كما اذا لم يتر اليه  
 ولا الى مكانه او لم يحدد ولم يذكرنا وقد نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند  
 الانسان امر ما ليس بخاضع عند المتبايعين سراى  
 للمشترى وما قوله صلى الله عليه وسلم من اشترى  
 ما لم يره فله الخيار اذ اراد لان الجمالة فيه  
 لا تقتضي المساومة لانه ان لم يوافقته رده فصار  
 كجمالة الوصفه في المشامد المعايين والمراد بالهوى  
 عن بيع ما ليس عند الانسان ما ليس في ملكه  
 بدليل قصة الحديث فان حكيم بن حزام قال  
 برسول الله ان الرجل يظلم من بئعته ليست عندى  
 فابيعها منه شرادخل السوق فاستجيد ما

خيار الروية تثبت  
 في البيع والجاره والصلح  
 والقسمة والهبة  
 وهو يجري في الاعيان والاعنان  
 ولا في الديون كالسليم وكوه

فاشترىها فاسلمها اليه فنال عليه الصلاة  
 والسلام لا تبع ما ليس عندك واجعتا على انه  
 لو باع عبدا حاضرة غير مملوكة لا يجوز وان ملكها  
 ثوبا بعد ولو كان كما زعم لجاز ولو باع عبدا  
 غائبة وكان المشرك را ما جليل فطل زعمه  
 طردا وعكسه وقوله وان رضى قبله بمقتل  
 بما قبله اى له الخيار اذ اراد وان كان رضى  
 قبل ان يراه لان الخيار معلق بالروية على  
 ما روينا فلا يثبت قبله لان الرضى بالشي قبل  
 العلم باوصافه لا يتمق فلا يقترن له رضى  
 قبل الروية بخلاف فسخه حيث يمتثل  
 الروية لكونه عقدا غير لازم فيفسخ لذلك  
 لا يوجب الخيار والله اعلم قال **والاخبار**  
**باب ما لم يره** وكان ابو حنيفة رحمه الله اولا  
 يقول له الخيار لان المبيع يتم برضا المتبايعين  
 فاذا انتفى رضى احدهما لعد الروية فكذلك رضى  
 الاخر اذ لا يثبت مع الملك ولا يزول به الا  
 بالرضى وهو بالعلم باوصاف المبيع وذلك  
 بالروية ولانه خيار يثبت لاحد المتبايعين  
 فوجب ان يثبت للاخر اعتبارا بما بالشرط  
 في خيار العيب شرع عنه وقال الشافعي  
 رحمه الله لا يجوز بيع ما لم يره اصلا تو لا  
 واحد اذ لو الرجوع اليه ان عثمان بن عفان